الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة علي لونيسي- البليدة 2-

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

المؤتمر الوطني الأول حول:

تمكين المرأة و أثره على التنمية الإقتصادية في الجزائر

يومي: 08 و 09 مارس 2015

عنـــــــــوان المداخــــلة:

إسهامات المرأة الجزائرية العاملة في تحقيق التنمية الإقتصادية تحديات و تطلعات

إسهامات المرأة الجزائرية العاملة في تحقيق التنمية الإقتصادية تحديات و تطلعات

د. محمـد يدو	أ.سميــــة بوخــــاري
أستـــاذ محاضـــــر أ	طالبة سنة ثالثة دكتوراه
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير	كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
جامعة البليدة 2	جامعة البليدة 2
البريد الالكتروني:	البريد الالكتروني:
Yedou_m@yahoo.fr	smboukhari@yahoo.fr
Tél :05.56.35.72.41	Tél :06.70.48.28.25

ملخـــــــــص:

تولي الدولة الجزائرية اهتماما خاصا لترقية دور المرأة الجزائرية بما يمكنها من المساهمة الفعالة و الفعلية في التنمية الإجتماعية و حتى الاقتصادية للبلاد،و يتجلى هذا الاهتمام اليوم ميدانيا في مكانة المرأة الجزائرية في الاقتصاد الوطني،تماشيا مع أحد المبادئ الأساسية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و في المواثيق الدولية و هو الحق في التمكين و المساواة مع الرجل،و هذا الحق لم يأت صدفة بل جاء استحقاقا و اعتبارا للدور المتميز الذي لعبته جنبا إلى جنب مع أخيها الرجل إبان فترة الاحتلال البغيض، و تقديرا للتضحيات الجسامة التي قدمتها في الكفاح ضد الاستعمار حتى تحرير البلاد.

الكلمات المفتاحية:المرأة الجزائرية،التنمية، التنمية الإقتصادية،الإقتصاد الجزائري.

Summary:

Algerian state pay special attention to promoting the role of Algerian women Lima position to contribute effectively and actual social development and even the country's economic, and reflected this interest today in the field in the Algerian women's status in the national economy, in line with one of the fundamental principles enshrined in the Universal Declaration of Human Rights and in international covenants and is right in the empowerment and equality with men, and this right is not coincidence but came deserving and as outstanding role played along with her brother, the man at the time of the hateful occupation period, and in recognition of the sacrifices of gravity provided by the struggle against colonialism until liberation of the country.

Keywords: Algerian women, development, economic development, the Algerian economy.

تمهيـــد:

تؤكد الآراء الحديثة الواردة في اقتصاديات مختلف بلدان العالم على أن نجاح برامج التنمية الاقتصادية و ضمان استدامتها، مرهون بمشاركة العنصر البشري و حسن إعداده و طبيعة تأهيله،و تعد المرأة العربية بشكل عام و المرأة الجزائرية على وجه الخصوص عنصراً مهماً في عملية التنمية الإقتصادية.

و إذا ما أريد لهذا العنصر أن يكون فعالاً فلا بد أن تتوافر للمرأة متطلبات أساسية تمكنها من المساهمة الإيجابية في حركة التنمية الإقتصادية و توجيهها،خاصة إذا ما أدركنا أن دورها في المؤسسات

الإقتصادية في تطور مستمر نظراً لما وصل إليه أداء المرأة الجزائرية من الناحية الاجتماعية و الاقتصادية لأن هناك ارتباطاً وثيقاً بين إسهام المرأة في البناء المجتمعي و تعزيز قدرتها من جانب،و بين النهوض و التطور الاقتصادي و التنموي من جانب آخر.

طـرح الإشـكالية:

من خلال ما تقدم،و ضمن إطار الهدف العام فإن الإشكال الرئيسي المطروح في هذه الدراسة،هو: "**إلى أي مدى يمكن للمرأة الجزائرية العاملة ان تساهم في التنمية الاقتصادية للبلاد ؟** " .

هذا التساؤل الرئيسي يقودنا إلى طرح بعض التساؤلات الثانوية الآتية:

– ماذا يقصد بالتنمية الإقتصادية ؟و ما أهدافها؟

– فيما تتمثل التحديات التي تعيق دور المرأة العربية العاملة في التنمية الإقتصادية؟و ما المتطلبات الأساسية لمواجهتها؟

– ما هي المكانة التي تحتلها المرأة الجزائرية العاملة في الإقتصاد الوطني؟و كيف تؤثر على تحريك التنمية الاقتصادية في البلاد؟

فـرضيات البـحث:

لمعالجة الإشكالية السابقة،و تسهيل الإجابة على الأسئلة المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

– يقصد بالتنمية الاقتصادية مجموعة السياسات المطبقة في مجتمع ما من أجل الوصول إلى حالة التقدم و ذلك بإحداث تغييرات على الهيكل الاقتصادي بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع .

– تواجه المرأة العربية العاملة تحديات تعرقل الدور الفعال لها في التنمية الإقتصادية،لذا لابد من توافر عدة متطلبات تعطيها المكانة اللائقة بها و تمكنها من إنجاز مهامها و تحقيق أهدافها على أفضل وجه ممكن .

– للمرأة الجزائرية دور بالغ الأهمية في تنمية الاقتصاد الوطني و تطويره.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على أهمية المرأة بصفة عامة و المرأة الجزائرية خاصة في تنمية و ازدهار الاقتصاد الوطني.

أهداف البحث:

يتمحور الهدف الرئيسي لهذا البحث حول معرفة مدى فعالية المرأة في التنمية الإقتصادية،و هذا سيتم من خلال الأهداف الفرعية التالية:

– محاولة تحديد طبيعة العلاقة بين المرأة العاملة و التنمية الإقتصادية.

– تبيين أهمية المرأة و مدى دورها الفعلي في النهوض بالاقتصاد الوطني.

–إبراز مكانة المرأة الجزائرية العاملة في الاقتصاد الوطني.

منـهج البحث:

لقد اقتضت طبيعة البحث الاعتماد على المنهج الوصفي في أغلب الدراسة بطريقة متكاملة و متناسقة من أجل الإلمام بمحاور الدراسة،و المنهج التحليلي عند عرض بعض الإحصائيات .

هيكـلة البحث:

للإلمام بجوانب الموضوع و بلوغا للأهداف المرسومة لهذا الجهد العلمي،و محاولة منا لمناقشة و تقييم موضوع "**إسهامات المرأة الجزائرية العاملة في تحقيق التنمية الإقتصادية** "،ارتأينا تقسيم بحثنا إلى ثلاثة محاور رئيسية،تسبقهم مقدمة و تليهم خاتمة،حيث تمثلت هذه المحاور فيما يلي:

- أولا:ماهية التنمية الإقتصادية.
- ثانيا:قضية المرأة العربية العاملة بين تحديات الماضي و تطلعات المستقبل .
- ثالثا:مكانة المرأة الجزائرية العاملة و دورها في تنمية الإقتصاد الوطني.

أولا: ماهية التنمية الإقتصادية.

إن التنمية الاقتصادية أشمل من النمو الاقتصادي إذ أنها تعني النمو زائد التغيير و هي ليست فقط ظاهرة اقتصادية بل هي تتضمن جوانب اجتماعية،و علية فان الدول المتقدمة اقتصاديا هي تلك التي حققت الكثير في هذا الاتجاه،بينما تلك التي حققت تقدما غير ملحوظ هي ما يطلق عليها الدول المتخلفة اقتصاديا أو النامية.

1–تعريف التنمية الإقتصادية:

هناك عدة تعاريف للتنمية الاقتصادية نذكر منها:

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها:"تلك المتغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية للدولة و في العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي،التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية "[1].

و يمكن تعريفها على أنها:" عملية يحدث من خلالها تغيير شامل و متواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي و تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة و تحسن في نوعية الحياة و تغير هيكلي في الإنتاج "[2].

2- أشكال التنمية الإقتصادية: تنقسم التنمية الاقتصادية إلى نوعين:

1.2- التنمية الاقتصادية المخططة:و هي تستهدف الإنسان بدرجة رئيسية و تحسين أوضاعه المعيشية بشكل دائم[3].

2.2- التنمية الاقتصادية المبرمجة:هي عبارة عن مشروع أو مشروعات مختلفة في ميزانيات موحدة يوزع تنفيذها على عدد من السنوات و تكون قاصرة على قطاع أو عدد من القطاعات الاقتصادية .[4]

3- أهداف التنمية الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى المعيشة و توفير أسباب الحياة الكريمة و تحقيق غايات أخرى،و ربما يكون من الصعب تحديد أهداف التنمية بسبب تباين ظروف كل دولة إلا أنه يمكن إبراز مجموعة من الأهداف والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

1.3- زيادة الدخل القومي:تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية بل من أهم الأهداف على الإطلاق،ذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان إلى القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو فقرها و انخفاض مستوى المعيشة لسكانها و لا سبيل للقضاء على هذا الفقر، و انخفاض مستوى المعيشة و تحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي،و الدخل القومي المقصود هنا هو الدخل الحقيقي لا النقدي،المتمثل في السلع و الخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.[5]

2.3- رفع مستوى المعيشة: يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول النامية،ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضرورات المادية للحياة من

مأكل و ملبس و مسكن و غيرها و تحقيق مستوى ملائم للصحة و الثقافة،ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان و بدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات. [6]

3.3 – تقليل التفاوت في الدخول و الثروات:هذا الهدف من الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية، حيث نجد أنه في معظم الدول النامية و رغم انخفاض الدخل القومي و انخفاض متوسط نصيب الفرد منه هناك تفاوتا كبيرا في توزيع الدخول و الثروات، إذ تحصل طبقة صغيرة من أفراد المجتمع على حصة كبيرة من هذه الثروة.

4.3- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي:من بين الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي و تغيير طابعه التقليدي، ففي هذه البلدان تغلب الزراعة على البنيان الاقتصادي،فهذا القطاع هو مجال الإنتاج و مصدر العيش للغالبية العظمى من السكان كما أن هذا القطاع يعتبر الأهم من بين القطاعات الأخرى كمصدر من مصادر الدخل القومي.

و هكذا نلاحظ أن سيطرة الزراعة على اقتصاديات الدول النامية، يشكل خطرا جسيما على ما تنشده من هدوء و استقرار من مجرى حياتها الاقتصادية.لذا فإنه على القائمين بأمر التنمية الاقتصادية في الدول النامية تخصيص نسبة معتبرة من موارد البلاد المخصصة للتنمية الاقتصادية للنهوض بالصناعة سواء كان ذلك بإنشاء صناعات جديدة أو التوسع في الصناعات القائمة،و ذلك حتى يضمنوا القضاء على المشاكل العديدة التي تثيرها سيطرة الزراعة على النشاط الاقتصادي. [7]

ثانيا:قضية المرأة العربية العاملة بين تحديات الماضي و تطلعات المستقبل.

كانت القضية المتعلقة بالمرأة فيما مضى من العصور،قضية آداب و أخلاق و حياء،و هي قضية من قضايا الإيمان الواجب،و لكن الذي حصل في هذا الزمان،أن القضية لم تعد بهذه المثابة فحسب،و إنما هي قضية إجتماعية إقتصادية،و هذا ما جعل المرأة العاملة تواجه العديد من التحديات التي تحول دون تحقيقها لطموحاتها و تطلعاتها المستقبلية.

1-التحديات التي تواجه المرأة العربية العاملة.

في ظل ما أوردته الوثائق الدولية بحقوق المرأة في العمل بدءا من اتفاقية منع التمييز ضد المرأة و منهاج عمل بكين و اتفاقيات العمل الدولية،فإنه يمكن تقسيم التحديات التي تواجه المرأة العربية إلى أربعة محاور أساسية كالتالي:[8]

1.1-تحديات تتصل بالعولمة و سياسات التحرر و الاندماج الاقتصادي و سياسات الإصلاح الهيكلي:

يفرض التسلسل المنطقي في عرض تحديات عمل المرأة العربية،تحليل أثر السياق الدولي للعولمة على الاقتصاديات العربية في سوق العمل على النساء،فالتطورات و الأزمات الاقتصادية غالبا ما يقع عبئها الأكبر على النساء في سوق العمل سواء في الأجلين القصير و الطويل،على أن الأوضاع غير المواتية في الأسواق العربية لا ترجع إلى عوامل العولمة فقط و إنما ترجع إلى إختلالات هيكلية موروثة في أسواق العمل العربية. و يشير الواقع أنه بالرغم من ازدياد حصة النساء من القوة العاملة العربية فإن تركز عمل النساء ينحصر في قطاعات الزراعة و الخدمات الاجتماعية و الشخصية و الحكومية و الصناعات التحويلية و التجارة و ذلك على عكس الذكور الذين يتنوع هيكل التشغيل الخاص بهم.

و بشكل عام يعتبر تراجع معدلات النمو الاقتصادي و تبنى برامج التثبيت الاقتصادي و خصخصة المشروعات العامة منذ التسعينات عوامل أساسية في تراجع الطلب على العمالة و زيادة عدد المتعطلين من النساء.و من ثم فقد تراجع التشغيل الحكومي للنساء المتعلمات بالمخالفة للمعايير الدولية،هذا بالإضافة إلى ما تواجهه النساء في الدول العربية من قيود نوعية من قبيل انعدام المساواة تتمثل في فجوة الأجور – قيود الحركة – التعاقد – قيود ممارسة ملكية الأرض.... الخ

وحيث ترتب على ازدياد الفقر بين النساء و قلة فرص العمل لجوء الكثيرين إلى قطاع الأعمال غير الرسمي، فإن التحدي يكمن في تقنين أوضاع النساء في هذا القطاع و توفير الحماية لهن فيه بمظلات الحماية التأمينية الصحية و الاجتماعية و المؤسسية.

و بالرغم من أن الافتراض المنطقي بأن انخفاض أجر المرأة قد يصاحبه فرص عمل أوفر فإن للأسف انخفاض أجر المرأة صاحبه أيضا ازدياد في بطالة المرأة بالدولة العربية حيث تتراوح فوارق الأجور بالزيادة بين النساء و الرجال من 3 إلى 6 مرات.

و على المستوى الدولي و الإقليمي فإن العولمة تضع قيود على هجرة المرأة العربية إلى الغرب بسبب انخفاض مستويات التعليم و المهارات، كما تتناقص فرص الهجرة البينية للمرأة داخل الوطن العربي بسبب انتقائية الأعمال ووجود قيود اجتماعية من ناحية وازدياد معدلات استقدام العمالة الأجنبية من الإناث في الدول النفطية من جانب آخر.

2.1- تحديات تتصل بمنهجيات الإدماج المؤسسي:

لعل أصعب ما يواجه قضية المرأة في عالمنا العربي استمرار التعامل مع هذه القضية باعتبارها حركة نسائية تدعو إلى التحرر و مزيد من الحريات أكثر من كونها قضية لها منهجيات لتحقيق فكرة إدماج المرأة في التنمية الشاملة،و هو المدخل أو الفكر الذي يقود و يؤجج الجدل حول الدين و علاقات و ادوار الرجل و المرأة في الحياة العامة و داخل الأسرة بدلا من توجيه الجهد إلى إيجاد الآليات المؤسسية لتفعيل المساواة الحقيقية بالقطاع الاقتصادي وعلى أرض الواقع العملي لصالح النمو والتنمية.

و من هنا فإن التحدي يكمن في توعية و اعتراف الحكومات و متخذي القرار بمدخل السياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي كمنطلق لتبنى سياسات تأخذ في الاعتبار نتائجها و بأثرها على المرأة قبل إصدارها. و من هذا المنطلق فإن،على غير ما يبدو و يشاع،فإن قضايا مثل العولمة و تغيير المناخ و أزمة الغذاء و غيرها من القضايا هي كلها من قبيل القضايا ذات التأثير المباشر على المرأة و إن الدعوة بأن هذه القضايا عامة أو قضايا لا تخص المرأة إنما يرجع إلى عدم فهم تأثير صنع السياسات في حياة الرجال و بالنساء بصورة مختلفة للطبيعة البيولوجية من ناحية و اختلاف الأدوار الاجتماعية من ناحية أخرى.

إن حل قضية المرأة بتواجد المرأة عدديا في مواقع العمل بدلا من تحليل أوضاع المرأة الكيفية داخل العمل إنما يجعل من قضية المرأة قضية احتكاك و صراع بين الرجل و المرأة، فمما لا شك فيه أن تواجد المرأة في كل المواقع الوظيفية على تنوعها و اختلاف مستوياتها يعبر عن تقدمية المجتمع في قبول دور المرأة المجتمعي على أن تحسين أوضاع المرأة في سوق العمل خاص كان أم حكومي يحتاج إلى إصلاح الهياكل الوظيفية من خلال إيجاد منظومة من آليات و معايير للشفافية و تكافؤ الفرص لإتاحة الفرص للجميع دون ترك مساحات من التقدير الشخصي على أساس الجنس أو النوع ناهيك عن فرص المرأة في الحصول على التدريب الوظيفي و المهني في داخل العمل أو توفير فرص التدريب للمرأة عند عودتها للعمل بعد انقطاع نتيجة لقيامها بأعباء الأسرة.

يعتبر الالتزام بالتخصيص المالي لتمكين المرأة الاقتصادي من أهم الآليات المؤسسية المتصلة من ناحية بإيجاد فرص لعمل المرأة الحر في مستويات اقتصادية متناهية و صغيرة و متوسطة الحجم من ناحية،و من ناحية أخرى توفير المشروعات و الخدمات الاجتماعية اللائقة لتمكين المرأة من المشاركة الاقتصادية،و الذي يعرف على مستويات التخطيط القومي بالموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي .

و كنتيجة لانتشار الأمية و فقر القدرات للمرأة في الوطن العربي فإن التحدي في لجوء المرأة للقطاع غير الرسمي و القطاع الزراعي اللذان لا يوفران الظروف و الأمان الوظيفي و الغطاء التأميني اللازم أو بما تطلق عليه اتفاقيات العمل الدولية العمل اللائق للمرأة،إضافة إلى عدم وجود آليات واضحة لتقنين هذا القطاع من قبل الحكومات والذي يزداد حجمه بازدياد البطالة و الفقر.

و أخيرا فإن تقييم عمل المرأة داخل الأسرة أو ما يطلق عليه العمل غير المثمن وإدماجه في حسابات الدخل القومي يعتبر من الإشكاليات الشائكة نظرا لصعوبة وضع معايير حسابية له من ناحية، و تخوف الحكومات من الأعباء المقابلة لتقييمه من ناحية أخرى، فتثمين هذا العمل الغير منظور حتما سيؤدى إلى مطالبة المرأة بالحقوق التأمينية اللازمة لها في مقابل مساهمتها في الدخل القومي مما سيؤدى إلى مزيد من الأعباء الاقتصادية على الدولة .

3.1- تحديات تتصل بالثقافة الحقوقية العامة:

لا يزال الجدل دائرا حول حقوق المرأة في العمل بالرغم من توافر قاعدة عريضة من النصوص الفقهية و التشريعية الوضعية أو الدستورية المؤيدة لعمل المرأة،فالمجتمع لا يزال ينظر إلى المرأة باعتبارها تنتزع فرص العمل من الرجل،مما ينعكس على تفعيل القوانين الوظيفية و تنفيذها على أرض الواقع في صور متعددة،منها ما تثبته الدراسات من تدنى راتب المرأة عن الرجل لنفس نوع الوظيفة و الكفاءة و الوقت،و انحصار وظائف الكثير من النساء في طبيعة أعمال من وجهة نظر المجتمع تتناسب و طبيعتها(ممرضة، مدرسة ابتدائي، طبيبة نساء و توليد، تحاليل، مهندسة ديكور، مرؤوسة و ليست رئيسة عمل). و لعل الاعتماد على تثقيف و توعية المجتمع من خلال الإعلام لم يؤتي بثماره في هذا المضمار نظرا لأسباب تتعلق بعدم قناعة الإعلامي بقضية عمل للمرأة،فالإعلامي مواطن له قناعاته و ثقافته الراسخة بأن الرجل هو العائل الرئيسي للأسرة و هو الأولى بتوفير فرص العمل له،و ذلك بالرغم مما تثبته الدراسات من ازدياد دور المرأة العربية كمعيلة للأسرة و لدور المرأة لمساهمة في حياة الأسرة الاقتصادية بدخلها سواء من العمل أو الميراث أو غير ذلك من الموارد الشخصية.

و إن الصورة التقليدية و السطحية التي يتم بها تناول قضية عمل المرأة من قبل الإعلاميين (مقدمين و معدين) لا تقوم على تقديم عمل المرأة في صورة حق إنساني في اتخاذ القرار و قضية حق في تكافؤ الفرص،و هو مدخل أساس لابد من تبنيه كبداية لتعديل الرؤية العامة لحقوق و واجبات المواطن.

2-المتطلبات الرئيسية لتمكين المرأة العربية العاملة اقتصاديا :يمكن إجمال المتطلبات الرئيسية لتمكين المرأة العاملة اقتصاديا في النقاط التالية:[9]

- ✓ تعزيز حقوق المرأة العاملة الاقتصادية و استقلالها الاقتصادي بما في ذلك حصولها على فرص العمالة و ظروف الاستخدام الملائمة و السيطرة على الموارد الاقتصادية.
- ✓ تسهيل وصول المرأة على قدم المساواة مع الرجل إلى الموارد و العمالة و الأسواق و التجارة .
- ✓ توفير الخدمات التجارية و التدريب و سبل الوصول إلى الأسواق و المعلومات التكنولوجية و بخاصة المرأة منخفضة الدخل.
- ✓ تعزيز القدرة الاقتصادية للمرأة العاملة من خلال الشبكات التجارية للمرأة.
- ✓ القضاء على التفرقة الوظيفية و جميع أشكال التمييز في العمل.
- ✓ تعزيز المواءمة بين مسؤوليات العمل و الأسرة للنساء و الرجال.

ثالثا:مكانة المرأة الجزائرية العاملة و دورها في تنمية الإقتصاد الوطني.

1- المزايا الممنوحة للمرأة الجزائرية العاملة في التشريع الجزائري:

لقد أصبح وجود المرأة في العمل واقعا يفرض نفسه في عدة مجالات دخلت فيها المرأة سوق العمل تدريجيا،و إن تشريع العمل الجزائري في طليعة الدول التي أقرت قانون عمل عادل و منصف للمرأة،منع كل شكل من أشكال التمييز على أساس الجنس،إذ أكد على أهمية المساواة و تكافؤ الفرص بين الرجل و المرأة في الحقوق و الواجبات،و نص على ضرورة تمكين المرأة من الوفاء بالتزاماتها الوظيفية من جهة و بمسئوليتها تجاه أسرتها من جهة أخرى،و ضمنت تكافؤ الفرص للجميع دون أي تمييز ،و المساواة بين العمال أيا كان جنسهم أو سنهم حيث ينص بأن العمال يستفيدون من نفس الأجر و الامتيازات مقابل نفس العمل،و بالمساواة في التأهيل و المردود. [10]

كما أن تشريع الضمان الاجتماعي يخلو من أي نوع من التمييز المتعلق بالجنس بل أكثر من ذلك،فانه يضمن للمرأة زيادة عن التأمين على البطالة و المرض و الحماية من حوادث العمل و الأمراض المهنية،تدابير خاصة لاسيما في إطار حماية الأمومة و الطفولة و التقاعد،حيث تستفيد المرأة العاملة من إجازة الأمومة لفترة أربعة عشر أسبوعا (14) مدفوعة الأجر بنسبة 100 % . [11]

2-مؤشرات إقتصادية تبرز مكانة المرأة في الإقتصاد الجزائري:يمكننا عرضها كالآتي:[12]

على الصعيد العالمي و استنادا إلى معطيات منظمة العمل الدولية فإن العدد الإجمالي للعمال الذين يشغلون مناصب هشة قد بلغ 1.52 مليار عاملا سنة 2012 أي بزيادة قدرها 136 مليون عاملا مقارنة مع عدد سنة 2000 و 23 مليون بالمقارنة مع سنة 2009،من بينهم 50.5% من النساء.

في الجزائر و في مجال التشغيل: فإن للمرأة مكانة هامة في مخطط ترقية التشغيل و محاربة البطالة الذي يعتمد على تنمية الاستثمار المدر للثروة و المنشئ لمناصب الشغل،و على ترقية الأجهزة العمومية للتشغيل،و يرتكز على محورين،محور دعم و تشجيع المقاولة من خلال أجهزة إنشاء النشاطات المدرة للثروة و مناصب الشغل،و محور تطوير التشغيل المأجور.

فبالنسبة لدعم و تشجيع المبادرات المقاولاتية نسجل عددا معتبرا من النساء صاحبات مؤسسات مصغرة سواء في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أو في إطار جهاز الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

أما بالنسبة لتطوير التشغيل المأجور فإن الجهاز الموجه لطالبي العمل لأول مرة من حاملي شهادات التعليم العالي و خريجي التكوين المهني و الشباب الذين ليس لهم تكوين و لا تأهيل،فإن نسبة النساء فيه تقدر بـ:50 %.

و تفيد المؤشرات الإحصائية لسنة 2011 الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات و المتعلقة بتشغيل المرأة بأنه في تطور مستمر،حيث تقدر نسبة النساء المشغلات سنة 2013 بـ 16,3 % من مجموع الساكنة المشغلة،حيث انتقل عدد النساء المشغلات من 1.193.500 سنة 2005 إلى 1.474.000 سنة 2010 ثم إلى 1.561.000 سنة 2011 (و كانت تقدر هذه النسبة ب .5 % سنة 1977 و بـ 8,1 % سنة 1987).

و تمثل نسبة التشغيل 5,9 % عند النساء بدون تأهيل و 35 % عند النساء حاملات شهادات المعاهد و مدارس التكوين المهني و منها أكثر من النصف حاصلات على شهادات من الجامعات (52,5 %)

و بالنسبة لتوزيع السكان المشغلين حسب قطاعات النشاط:ففي سنة 2011 ،فإن عدد النساء العاملات يمثل 3 % في الفلاحة ،و 1,6 % في البناء و الإشعال العمومية،و 21,5 % في الصناعة، و 4,3 % في الخدمات التجارية، و 63,1 % في الخدمات غير التجارية.

أما عدد التنصيبات الخاصة بالمرأة و التي سجلت على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل في القطاع الاقتصادي لسنوات 2010-2012، فقد بلغت 578.240 أي بنسبة 9 % من المجموع.

أما حصة المرأة من التنصيبات في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني للفترة 2008–2012 أي منذ انطلاق الجهاز فقد بلغت 1.617.858 أي بنسبة 45,89 % .

في المجموع يمثل إجمالي حصة المرأة العاملة من التنصيبات 794.933 أي بنسبة 36 % من المجموع.

من جهة أخرى، فإن جهازي خلق النشاطات من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة قد سجل إنشاء عدد معتبر من المؤسسات الصغيرة من قبل النساء.

بالنسبة لجهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: فإن عدد المؤسسات المصغرة المنشأة من قبل النساء منذ تاريخ انطلاق الجهاز سنة 1997 إلى غاية 31 ديسمبر 2012، قد بلغ 25.803 مؤسسة نتج عنها إنشاء 72.883 منصب شغل مباشر و هو ما يمثل نسبة 10 % من العدد الإجمالي للمؤسسات المنشأة.

بالنسبة لسنة 2012 وحدها، فإن عدد المؤسسات المصغرة بلغ 4.477 مؤسسة، نتج عنها 9.951 منصب عمل أي بنسبة 7 % من مجموع المؤسسات المستحدثة.

و بالنسبة لجهاز الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، فإن عدد المؤسسات المصغرة المنشأة منذ تاريخ انطلاق الجهاز إلى غاية 31 ديسمبر 2012 بلغ 5.242 مؤسسة،نتج عنها إنشاء 12.332 منصب شغل أي بنسبة 8,54 % من مجموع المؤسسات المستحدثة.

و بالنسبة لسنة 2012 وحدها،فقد بلغ عدد المؤسسات المصغرة المستحدثة 2.510 مؤسسة، نتج عنها إنشاء 5.077 منصب شغل مباشر و تقدر النسبة بـ 8,59 % من مجموع المؤسسات المستحدثة.

كما تبين النتائج المشجعة في مجال المقاولة بأن المرأة اقتحمت اليوم مجالات مختلفة و متعددة كالاليكترونيات، البناء و الأشغال العمومية، و الإعلام الآلي، و مكاتب الدراسات، و الخدمات،و التجارة، و النقل و التبريد و نقل البضائع و غيرها من النشاطات الاقتصادية.

و تجدر الإشارة إلى أن السياسة الجديدة للتشغيل تعطي المرأة مكانة هامة تسمح لها باقتحام سوق الشغل في ظروف ملائمة و لائقة تستفيد في ظلها من خدمات أرقى كالتكوين و المرافقة،خلال كل مراحل المشروع حتى اكتماله ليصبح وحدة اقتصادية منتجة و مدمجة في النسيج الاقتصادي، كما تستفيد من

إعانات و امتيازات أحسن توفر لها فرص النجاح و تحقق لها الإدماج بفضل المقاولة الاقتصادية التي نتوخاها كإستراتجية مستقبلية.

بالنسبة لولوج المرأة عالم الاستثمار :فإن نسبة المشاريع الاستثمارية للنساء صاحبات المؤسسات الصغرى و المتوسطة بين 2005 و 2011 يتراوح بين 6 % و 8 %.

أما بخصوص وضعية المرأة في الوظيف العمومي:فقد بلغ عدد النساء العاملات في الوظيف العمومي 607.160 إمرأة أي بنسبة 31,8 % من العدد الإجمالي من بينهن 88,7 % موظفات و 11,3 % متعاقدات.

حسب القطاعات تمثل نسبة النساء الموظفات:49.27 % في التربية الوطنية). ويمثل التأطير في قطاع التربية تقريبا % 62 من النساء،و 65 % في الصحة العمومية،و 13 % في الداخلية والجماعات المحلية، و 8 % في التعليم العالي والبحث العلمي،و 4 % في قطاع المالية،و 2 % في التكوين والتعليم المهنيين، في سلك القضاء: بلغ عدد النساء القضاة 2064 قاضية بنسبة 41,41 % من العدد الإجمالي .

في سياق ذكرنا للجهود التي تبذلها الدولة لترقية المرأة العاملة و التمكين لها،لابد أن أشير كذلك إلى البرنامج المشترك للمساواة بين الجنسين و تمكين المرأة في الجزائر الذي تشرف عليه الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة بمشاركة القطاعات الوزارية، و هو برنامج يهدف إلى دعم الجهود الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة مع التركيز بوجه خاص على تحسين فرص الحصول على العمل بالنسبة للنساء.

في هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن الهيئات الدولية ذات الاختصاص تشيد في آخر إصداراتها بوضعية المرأة في الجزائر، كتقرير البنك الدولي المشترك وصندوق النقد الدولي الذي يشير إلى أن النساء الجزائريات يشتغلن في القطاعات الصناعية التي يستغل فيها الرجال و بنفس الأجور مثمنا الحماية القانونية التي تستفيد منها المرأة .

و هو ما ذهبت إليه المقررة الخاصة لمكافحة العنف ضد المرأة، حيث أشادت في تقريرها بالإضافة إلى التقييم الإيجابي للتقرير الجزائري لسنة 2012 المقدم في جنيف أمام اللجنة المكلفة بتطبيق الاتفاقية حول مكافحة كل أشكال التمييز ضد المرأة، حيث هنأت الجزائر على النتائج المسجلة في مجال ترقية المرأة و ولوجها لمناصب صنع القرار.

كما أنه يسجل كل سنة و بنسبة معتبرة ظهور جمعيات من المجتمع المدني في مجال المقاولة في شكل شبكة اجتماعية لتوجيه و مساعدة النساء.

كما أن هناك مساهمة فعالة تقدمها المرأة المقاولة في مجال الحوار و التشاور الاجتماعيين من خلال جمعية النساء الجزائريات المقاولات (SEVE) التي أصبحت شريكا اجتماعيا للحكومة،حيث تشارك بانتظام في اجتماعات الثلاثية و هي من بين منظمات أرباب العمل الموقعة على العقد الوطني الاقتصادي و الاجتماعي.

كما أن المرأة العاملة تشارك أيضا في النشاط النقابي و هي تتواجد في مراكز قيادية في عدة نقابات و لاسيما في الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

خاتمـــــــــة.

خير ما أختتم به هذه الدراسة هو ما جاء في كلمة فخامة رئيس الجمهورية بمناسبة اختتام أشغال مؤتمر القمة الرابع لمنظمة المرأة العربية تحت عنوان:"**المقاولة و ريادة الأعمال النسائية في العالم العربي ،قيادة...و تنمية**" حيث قال فخامته "إن من دواعي سرورنا أن يرفع مثل هذا الشعار بأرض الجزائر التي سعت و ما تنفك تسعى لأن تكون سباقة في أن تستعيد المرأة مكانتها و دورها الريادي في المجتمع،على كافة الجبهات و الأصعدة ....و تأتي اللحظة الراهنة فنشاهد كيف بدأت النتائج تتجلى على أرض الواقع في نساء جزائريات، مقاولات،و صناعيات و مبدعات في جميع القطاعات الإنتاجية بكفاءة عالية مشهود لهن بها و تشارك في تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة .

.. و إن الشعوب و الأمم تتقدم بنسائها و برجالها،بعلمهم و بعملهم و بإنتاجهم....

التوصيـــــــات:

و على ضوء الدراسة السابقة، فإننا نشير إلى بعض التوصيات المقترحة و التي تصب مجملها في تفعيل و تمكين المرأة الجزائرية العاملة في تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة،و هي كالآتي :

- ✓ إعادة تقييم دور المرأة الجزائرية في جميع الميادين.
- ✓ وضع إستراتيجية للتعليم و إدراج حقوق المرأة الجزائرية في مختلف المناهج و على مختلف مستوياتها.
- ✓ إبراز دور المرأة الجزائرية "ذوي الاحتياجات الخاصة".

- ✓ إيجاد قاعدة بيانات تعنى بحقوق المرأة العربية عامة،و الجزائرية علةى وجه الخصوص.
- ✓ تعزيز حماية المرأة الجزائرية في جميع المجالات.

الهوامـــــــــش و المراجع:

---

[1]:إبراهيم مشورب،**التخلف و التنمية(دراسات اقتصادية)**،دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر،لبنان، 2009،ص:164.

[2]:عبد القادر محمد عبد القادر عطية،**اتجاهات حديثة في التنمية**،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر، 2003،ص:17.

[3]:وداد احمد كيكسو،**العولمة و التنمية الاقتصادية**،المؤسسة العربية للدراسات و النشر،لبنان،2002، ص:99.

[4]:نفس المرجع،ص:103.

[5]: كمال بكري،**التنمية الاقتصادية**،دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1986،ص:73 .

[6]:ميشيل تودارو،**التنمية الاقتصادية**،ترجمة:محمود حسن حسني،محمود حامد محمود،دار المريخ، الرياض،المملكة العربية السعودية،2006،ص ص:58،59.

[7]:موسى ولد الشيخ،**البنوك التجارية و دورها في التنمية الاقتصادية(دراسة حالة موريتانيا)**، مذكرة ماجستير ،قسم العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2004،ص:38.

[8]:الأمانة العامة للقطاع الإجتماعي،**التحديات التى تواجه مساهمة المرأة فى التنمية الشاملة** ،ورقة مقدمة في ورشة عمل حول تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة العربية"،دمشق،سوريا،يومي: 6 و 8 جويلية 2009،ص ص ص ص:06-07-08-09. .(بتصرف)

[9]:نفس المرجع السابق،ص ص:03،04.(بتصرف)

[10]:طيب لوح،"**تقرير بمناسبة اليوم العالمي للمرأة** "،وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي ،2013/03/06،الجزائر،ص ص:06-07.

[11]:نفس المرجع السابق،ص:07.

[12]:نفس المرجع السابق،ص ص ص ص ص ص ص:07-08-09-10-11-12-13.